الأمم المتحدة

A/C.2/62/L.30

الجمعية العامة

Distr.: Limited
8 November 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٨ (أ) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

باكستان*: مشروع قرار

إعلان بدء عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٥/٥٧، و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٠٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٢١٣/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

091107 091107 07-59012 (A)

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية[1] والتزامهم بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[2]،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج الإنمائية المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[3] ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين[4]،

وإذ تعرب عن عميق قلقها لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع، حتى بعد عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، ما برح يتزايد في بلدان كثيرة وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، وبخاصة في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تشجعها حالات الحد من الفقر التي سجلت في بعض البلدان في الآونة الأخيرة، وإذ تصمم على تعزيز هذا الاتجاه وتوسيع نطاقه لتعم فائدته الناس في جميع أنحاء العالم،

وإذ تسلم بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي وفعالية استخدام تلك الموارد أمران أساسيان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تقر بأن النمو الاقتصادي المطرد الذي تعززه زيادة في الإنتاجية وبيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع، ضروري للقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف

---

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٤) القرار دإ - ٢/٢٤، المرفق.

الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستوى المعيشة، وإذ يقلقها أن النمو الاقتصادي العالمي خلال العقد لم يقترن عموما بنمو في عدد الوظائف،

وإذ تبرز الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات إلى القضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)[٥]؛

٢ - **تقر** بما قدمه عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر من مساهمة في القضاء على الفقر شملت أمورا منها، اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وتوافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - **تعلن** بدء عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقرة (٢٠٠٨-٢٠١٧)؛

٤ - **تشدد** على أهمية متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وتدعو إلى تمام وفعالية تنفيذ توافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٦] وخطة التنفيذ المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ''[٧]، فضلا عن نتائج غير ذلك من المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٥ - **تكرر تأكيد** أن القضاء على الفقر هو أعظم تحدٍ عالمي يواجه العالم اليوم وأنه مطلب لا غنى عنه في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية؛

٦ - **تحث** جميع الدول الأعضاء، والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وجميع الأطراف المؤثرة الأخرى، على مواصلة السعي إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نموا؛

---

(٥) A/62/267.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع *A.02.II.A.7*)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

٧ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل السعي بجدية إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر ورفع مستوى الدعم المقدم إلى ما تبذله البلدان ذات الدخل المتوسط من جهود خلال عقد الأمم المتحدة الثاني، بصرف النظر عن مستوى تنميتها، حيث إن تلك البلدان ما زالت تواجه تحديات جوهرية في مجال القضاء على الفقر؛

٨ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية، وهو أمر حاسم الأهمية في القضاء على الفقر؛

٩ - **تشدد** على أهمية كفالة الاضطلاع، على المستوى الحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة للقضاء على الفقر، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

١٠ - **تهيب** بالبلدان المانحة أن تواصل إيلاء أولوية إلى القضاء على الفقر في برامج وميزانيات المساعدات التي تقدمها، إما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛

١١ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على آفتي الفقر والجوع، وإلى إيلاء ذلك الهدف أولوية محورية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والتعاون الدولي لأغراض التنمية؛

١٢ - **تُقر** بأن النمو الاقتصادي المستدام أمر لا غنى عنه في القضاء على الفقر والجوع، لا سيما في البلدان النامية، وتؤكد أنه ينبغي استكمال الجهود الوطنية المبذولة في هذا المضمار بتهيئة بيئة دولية تمكن من ذلك؛

١٣ - **تُقر أيضا** بأن من الحتمي أن تُدمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وأن تُشارك بإنصاف في منافع العولمة، إذا ما أريد لتلك البلدان أن تحقق الأرقام المستهدفة المحددة في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما هدف القضاء على الفقر، وكذلك إذا ما أُريد تحقيق الفعالية في استراتيجيات القضاء على الفقر المذكورة؛

١٤ - **تُعيد تأكيد** الالتزام بإعلاء وترسيخ صوت ومشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية وتحديد معاييرها، وتشدد على الحاجة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك القيام على عجل في مهلة زمنية محددة، بإتمام مسألة تعزيز قوة تصويت البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز؛

١٥ - **تقر** بأهمية المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها مصدراً مهما من مصادر تمويل التنمية لصالح البلدان النامية، وتحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالرقم المستهدف وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٦ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تعمل، من خلال التعاون المكثف والفعَّال مع البلدان النامية، على تشجيع بناء القدرات وتيسير إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات والمعارف المماثلة ونقلها، لا سيما لصالح البلدان النامية، بشروط مؤاتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، حسب ما يُتفق عليه ثنائيا، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة لدى البلدان النامية؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والستين، تقريرا يتضمن توصيات شاملة وخطة عمل من أجل تنفيذ العقد الثاني بفعالية؛

١٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين بندا معنونا ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)''.